الباب الرابع

جهود وحلول ومقترحات

obeikandl.com

obeikandl.com

من جهود الحكومة في تطوير التعليم

خرج المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد بشرم الشيخ عام ٢٠٠٦ بمبادرة التعليم المصرية كجزء من المبادرة العالمية للتعليم،والتي انطلقت من منتدى دافوس ٢٠٠٥، وتهدف المبادرة إلي تطوير المحتوى الالكتروني للتعليم وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمدارس، بما يتواكب مع التقدم الذي يلحق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقد تم التوقيع علـى إطلاق المبادرة من قبل ١١من الشركاء بمصر المنتدى الاقتصادي – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التربية والتعليم – بالإضافة إلى ٨ شركات تكنولوجيا معلومات خاصة لإيجاد حلول فعالة للنهوض بالعملية التعليمية وتحسين مستوى التعليم، نفذت وزارة التربية والتعليم المشروع بعد بداية تطبيق المبادرة بعام واحد حول استخدام التكنولوجيا و المعلومات في المدارس على أن يتم جمع بيانات مدارس المبادرة ٢٠٠٠ مدرسة بالإضافة إلى ٢٦٦ مدرسة خارج المبادرة تقع في نفس المناطق التعليمية التابع لها مدارس المبادرة ومدعمة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفقا لإمكانيات وزارة التربيـة والتعليم وذلك لتقييم النتائج والمقارنة بين مدارس المبادرة والمدارس خارج المبادرة وطبقا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فكانت النسبة المئوية

الخاصة بالطلاب الذي تدربوا علي استخدام الكمبيوتر داخل مدارس المبادرة هي ٩٢.٦١٩% ، أما النسبة المئوية لأعداد الطلبة الذين لا يستخدمون الكمبيوتر هي ١.٩٦% ومن الجهود الأخرى للحكومة في تحسين أوضاع التعليم في مصر اتجاهها لتطبيق نظام كادر المعلمين فهو مشروع قدمته وزارة التربية والتعليم المصرية للنهوض بالمعلمين ماديا ومهنيا، حيث تقدمت بمشروع قانون لمجلس الشعب المصري، وتم إقراره وتطبيقه علي الرغم من أنه يعاني من بعض القصور، إلا أن الوزارة ترى أنها من خلال الكادر تقوم بدعم النمو الوظيفي القائم على الكفاءة بدلا من الأقدمية، حيث يحفز الكادر الخاص المعلمين على محاولة الحصول على فرص التنمية المهنية التي يوفرها النظام أو التي تعتمد على المبادرة الذاتية، ولكي ينتقل المعلم من مستوى إلى المستوى التالي عليه أن يشارك في أنشطة تنمية مهنية محددة، كما يجب أن يجتاز إجراءات محددة للتقييم.

ويجب أن يجتاز المعلم الحديث برنامج تأهيل مبني على المعايير لكي يصبح معلما سواء كان هذا المعلم الحديث قد عُين حديثا أو أعيد توجيهه من عمل إداري أو من تدريس مادة مختلفة ، كما يجب اعتبار برنامج تأهيل المعلم الحديث تكملة لدورة إعداد المعلم في كليات التربية وفرصة للنمو المهني للمعلم، وهذا سيؤدي بالتبعية إلى تحسن الأداء المدرسي بشكل عام وتحسن نتائج تعلم التلاميذ بشكل خاص ولكن ظهرت بعض

المشكلات المرتبطة بتطبيق هذا النظام مثل مشكلة تأخر صرف الحوافز للمدرسين وتدني قيمتها،وكذلك ما يتعلق بالامتحانات التي عقدتها الوزارة للمدرسين وما ظهر فيها من تعقيدات وأخطاء إدارية وفنية .

إستراتيجية النهوض بأوضاع التعليم في مصر

نطرح إستراتيجية مبسطة تضم عدد من أطراف العملية التعليمية بهدف تطويرها من خلال :

أولا: سياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم :

تنطلق هذه السياسات من قناعة أن الإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص في الموارد ، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد ، هذا ما تؤكده الدروس المستفادة من تجارب دول جنوب شرق أسيا ، وتأسيسا على ذلك يمكن اقتراح مجموعة من الاقتراحات منها:

تقليل الهدر المتزايد في النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس من خلال إنشاء المدارس بنظم وتصميمات جديدة وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس ، وإمكانية الوصول للمناطق النائية،وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية .

استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في التدريس بما يعمل على تخفيض التكلفة التدريسية،مع الاهتمام يرفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس ، والحد من التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الإدارية .

التفكير جديا في البحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج.

العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية،وبين المراحل التعليمية وفقا لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع .

ايلاء أهمية خاصة للدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية من خلال إنشاء وحدات اقتصادية تتولى مسئولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية وإستراتيجية وتقديمها لمتخذي القرار وصولا لقرارات سليمة اقتصاديا ، وتحقق الأهداف بشكل علمي .

<u>ثانيا : السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية :</u>

وتنطلق هذه السياسات من كون التعليم هو المشروع القومي لمصر الذي ينبغي أن تتضافر كل جهود المصريين حوله ، وفى هذه الحدود يصبح من المهم النظر في الإجراءات الآتية :

١-إعادة النظر في تحديد الخيارات ، وتنمية الوعي بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خلال المبادرات الشعبية للمشاركة .

٢- إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة ، لتخريج قدرات عالية تخدم التنمية المحلية ، وتكون قادرة على المنافسة العالمية .

٣-تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية لاسيما المقدمة من المنظمات الدولية ،على أن يتم ذلك وفقا لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها ، وبما لا يقود إلى الوقوع في شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع

٤-النظر في الاعتماد على صيغ جديدة كالتعليم عن بعد .

<u>ثالثا: السياسات اللازمة لإصلاح المناهج</u>

١-إعادة بناء المناهج وفق نموذج تربوي حديث .

٢-توفير مناهج تتسم بالمرونة تناسب التلاميذ وبيئتهم وفق المعايير القومية للتعليم ٠

٣-تطبيق التقويم التربوي الشامل في جميع صفوف التعليم ما قبل الجامعي ٠

٤-دمج التكنولوجيا في التعليم وجعل الاعتماد الرئيسي في إيصال المعلومة علي التكنولوجيا٠

٥-ضمان فعالية المشاركة الاجتماعية المحلية وتقديم الدعم لتعزيز كفاءة أعضاء مجلس الأمناء .

<u>رابعا: السياسات اللازمة لتنمية مهارات المعلمين</u>

١-التنمية المهنية الدائمة للمعلمين لتنفيذ استراتيجيات التعليم النشط والتقويم الشامل بطريقة تجعل المعلمين ممارسين للمهنة ولديهم القدرة علي التفكير والإبداع وتحسين أداءهم .

٢-إقرار الكادر الوظيفي للمعلمين وصدور القانون الخاص بذلك .

٣- اكتشاف وجذب وتدريب القيادات التعليمية والإدارية الواعدة بالمدارس والإدارات التعليمية.

obeikandl.com

٤-استخدام أساليب واستراتيجيات التدريب عن بعد من خلال فيديو كونفرانس ، حسب طبيعة البرامج التدريبية المستهدفة .

خامسا: سياسات تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم:

١- ضرورة توفير المناخ التعليمي الملائم والتقيد به والحفاظ عليه .

٢- تفعيل مهارات العمل الجماعي في التعليم .

٣- مضاعفة نظم المكافآت والحوافز وعدالتها، والحرص على تقديم الحوافز الإيجابية والمكافآت المشجعة للمتميزين والحريصين على إتقان العمل وإجادته.

٤- الحرص على تبادل الخبرات بين المعلمين في محافظات مختلفة داخل مصر لقياس مدى تقبل المعملين في مختلف المحافظات لمعايير الجودة الشاملة في التعليم حسب الاستجابات.

سادسا: السياسات اللازمة للقضاء على التسرب من التعليم ويكون ذلك عن طريق:

١- تشكيل مجالس من أعيان المدينة أو القرية أو الحي لمتابعة الطلاب المتأخرين والمتخلفين دراسيا والمتهورين وربط هذه المجالس

مع المنطقة التعليمية والمدرسة حتى تكون هناك صلة بين الجميع للحد من مشكلة التسرب ٠

٢- بث برامج توعية للشباب تنمي لديهم الاتجاهات الدينية والحفاظ على قيمها لحمايتهم من التيارات الثقافية الوافدة والعادات والسلوكيات غير المرغوب فيها٠

٣- والعمل على توعية الآباء بكيفية معاملة الأبناء من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وخاصة البرامج التلفزيونية واطلاعهم على التقنيات الجديدة الخاصة بعملية التربية والتعليم حتى يتسنى لهم هضم كل جديد حولهم، خصوصا الذين يسكنون الأماكن الريفية.

٤- وضع خطة من الإدارة المدرسية في كل مدرسة لمعرفة الطلبة الذين يحتاجون للمهارات الإضافية ووضع دروس تقوية لهم ليس على مستوى المادة الدراسية فقط بل على مستوى التثقيف الاجتماعي .

٥- اقامة الندوات والمحاضرات التثقيفية لأولياء أمور الطلبة المتدنية مستوياتهم في بداية كل عام دراسي جديد، حتى يكون هناك احتواء لمشكلة التسرب من بدايتها، وذلك بواسطة جمعيات المعلمين .

٦- حث الجمعيات والمنظمات النسائية على إتباع المنهجية المناسبة فيما يتعلق بكل جديد وإيصاله إلى حياة المرأة بما يناسب ثقافتها وسلوكها وتصرفاتها .

٧- وضع لجنة مختصة في دراسة مشكلات ومتطلبات المراهقين أثرها على جوانب الحياة كافة، ووضع الحلول المناسبة لها مرتبطة مع الأسرة والمدرسة .

٨- وضع دراسات وحلول للمشكلات التي تعانيها الفتاة ، وخاصة المشكلات العائلية .

٩- تشجيع الطلاب المتدنية مستوياتهم للدخول في المعاهد الفنية والمراكز التدريبية التابعة لوزارة التربية وذلك لإعادة تشكيل شخصية الطالب من جديد.

١٠- تشجيع الطلاب المتسربين للعودة إلى المدرسة وإيجاد حوافز للذين يعودون ويتمون دراستهم.

١١- السعي لتطبيق نظام يجعل التعليم إلزامياً حتى المرحلة الثانوية.

١٢- على إدارة المدرسة التعاون مع ولي الأمر فى تنبيه الطالب بالعقوبات الوخيمة المترتبة على انقطاعه عن المدرسة ومنها قلة الفرص الوظيفية وانحصار الوظائف المتاحة على الوظائف الدنيا ذات

obeikandl.com

المردود المالي المنخفض والذي يؤدي بالتالي إلى تدني مستوى معيشة الفرد وأسرته وأيضاً يجب تذكير الطلاب بأن الذي يغادر المدرسة قبل إتمام تعليمه فإن أحد أبنائه غالباً ما يتبع خطاه ويترك المدرسة .

١٣- المتابعة الدقيقة من قبل المرشد الطلابي والاتصال بولي أمر الطالب للتشاور وتبادل الآراء والمعلومات حول مستوى الطالب والمصاعب التعليمية التي تواجه الطالب من أجل المساعدة في حلها.

١٤- مساعدة الطلاب الذين يعانون من ضعف التحصيل العلمي أو صعوبة في بعض المواد وإيجاد فصول تقوية مسائية يحضرها أولياء الأمور من أجل تشجيع ورفع معنويات أبنائهم الطلاب.

١٥- تطوير العلاقة بين المنزل والمدرسة واستعمال جميع قنوات الاتصال من أجل توثيق العلاقة لتحقيق الأهداف المعنوية المنشودة ، وتوعية أولياء الأمور بأهمية اتصالهم بالمدرسة ومواصلة الزيارات للتعرف على أحوال ومستوى تحصيل أبنائهم الطلاب.

١٦- تفعيل دور المنزل من أجل تحفيز الطالب وترغيبه في المدرسة والتعاون مع منسوبي المدرسة وخاصة المرشد الطلابي لحل المشاكل الشخصية والصعوبات التعليمية التي قد تواجه الطالب.

١٧- تفعيل دور الإخصائى الإجتماعى لفتح ملف خاص بكل طالب يتصف بأي من الصفات والخصائص ويقوم بتحديد وتدوين المشاكل الدراسية والشخصية والاجتماعية التي يعاني منها الطالب فيصبح هذا الملف بمثابة المرجع الذي يتم من خلاله متابعة حالة الطالب الدراسية و ملاحظة التغيرات السلوكية ويتم مناقشة تلك التغيرات والتطورات مباشرة مع ولي أمره من أجل العمل معاً لحل المشاكل التي قد تواجه الطالب وحثه على البقاء في المدرسة لإتمام تعليمه لأن ذلك يعود بالنفع عليه في الحاضر والمستقبل.

سابعا: السياسات اللازمة لتطبيق اللامركزية فى التعليم المصرى:

علي الرغم من أن وزارة التربية والتعليم أول وزارة في مصر تطبق اللامركزية الإدارية والمالية والذي يقوم على العمل لنقل السلطة تدريجيا إلى المدارس والإدارات التعليمية و الحوكمة المتمركزة على مستوى الإدارة التعليمية بما يتطلب إعادة هيكلة النظام التعليمي كله وإعادة هيكلة المدارس من خلال قانون كادر المعلمين، فلا بد ان تقوم اللامركزية علي التقويم والمتابعة الجيدة وتطور المباني المدرسية وذلك من خلال :

- إرساء مبادئ المساءلة والمسئولية على المستوى المحلى، لصالح جودة العملية التعليمية.

- تفعيل دور المجالس الشعبية والمحلية في تحسين الخدمات التعليمية وبناء المدارس

- تعميق التوجه نحو الديمقراطية.

- دعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور والتلاميذ وعناصر المجتمع المحلى.

- تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتيًا

حل مشكلة التعليم الأجنبى

إن النظر في حلول أي مشكلة لا بد أن ينبع من معاناة واقعية معينة؛ وحين ذلك تتحول المعاناة من مجرد بحث عن حلول لمشكلات مزمنة إلى بناء حضاري، وهذا ما ينبغي التفكير في إطاره ومن بين هذه الحلول:

١ - توعية الآباء وأولياء الأمور بمخاطر هذه المدارس؛ فهي تجمع المعاني التي حرم الخمر والميسر من أجلها، وما الخمر والميسر إلا إحدى ثمارها الخبيثة، وفيها معنى مسجد الضرار، ومجالس الخوض في آيات الله والكفر به، كما أن تقديم الوالدين ولدهما إلى هذه المدارس يجعلهما ضمن من قال النبي صلى الله عليه وسلم: كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه ، ولو لم يكن في ذلك

opeikandi.com

إلا فقد الولد الصالح الذي يدعو له لكفى؛ فكيف وفيها تبعة الدنيا والآخرة؟ولو أخذنا نموذجاً واحداً من صنائع هذه المدارس لوجدنا أن من دفع بهم إلى هذه المدارس شريك لهم في التبعة، ولا يصح التعلل بوجود رقابة ومتابعة في البيت؛ لأنه لا يدري ما يحدث من وراءه، والقلوب ليست في يده، ولا يدري من يكون أقوى أثراً، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يوردَنَّ على مُصِحٍّ ممرض (١) وقال: فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد(٢)

وكيف يسلم الأب ابنه إلى قسيس في ثياب معلم، أو معلم بقلب زنديق ثم يرجو له السلامة؟! وإن على الأب ألاَّ يتصور أن هؤلاء ناصحون مخلصون له في ولده؛ فإنهم وإن أعطوه ما يريد فلن يعطوه إلا بعد أن يأخذوا منه ما أرادوا هم، وهذه شهادة من المبشر هنري هريس جب يقول فيها: إن التعليم في الإرساليات التبشيرية إنما هو وسيلة إلى غاية فقط، هذه الغاية هي قيادة الناس وتعليمهم حتى يصبحوا أفراداً مسيحيين وشعوباً مسيحية وحتى نكتشف حجم الخديعة في هذه المدارس يمكن لأي منا أن يجري إحصاء سريع حول تعليم النوابغ في بلادنا ليجد أنه لا صلة بين التعليم الأجنبي ونبوغ هؤلاء، بل إن غالبهم من التعليم

---

(١) أخرجه البخاري، رقم ٥٣٢٨. (٢) أخرجه أحمد، رقم ٩٣٤٥.

النظامي.

- نشر فتاوى أهل العلم في تحريم الالتحاق بهذه المدارس، وتحريم تأجير الأماكن لها أو بيع الأراضي لبنائها، أو الترويج لها، والعمل فيها أو معاونتها، وفي وجوب التضييق عليها ووجوب مجابهتم وصدها والتحذير من مخاطرها،ونقلت الفتاوى في ذلك عن اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وقرار هيئة كبار العلماء بالأزهر برئاسة شيخ الأزهر، وفتاوى عدد من العلماء والدعاة ومقالات للمفكرين ومن هؤلاء: الشيخ الخضر حسين شيخ الأزهر، والشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد، والشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، والشيخ عبد الرحمن بن سعدي، والشيخ عبد الرحمن الدوسري، والشيخ رشيد رضا، والشيخ محب الدين الخطيب، والشيخ علي الطنطاوي، والشيخ أبو الحسن الندوي رحمة الله عليهم جميعاً، وغير هؤلاء كثيرون، وكان لفتاواهم صدى في أوقاتها؛

٤ - تبني الأقسام التربوية والإعلامية والدعوية في الجامعات لخطة بحثية شاملة للخروج بحلول عملية ليس لإنهاء الاستعمار التربوي فقط، وإنما لتلافي الآثار الفكرية والنفسية والسلوكية لهذه المدارس على الأجيال المتخرجة وانعكاساتها السياسية والثقافية على المجتمع.

٥ - التخطيط التربوي للتعامل مع التحديات القائمة والقادمة؛ فالساحة

تحتاج إلى ذوي الخبرات والباحثين في ميدان التربية لوضع خطط متوازية تصلح كل منها للتطبيق في ظل الظروف العالمية الراهنة

٦ - دراسة حالات النهوض التعليمي المختلفة الشهيرة في العالم، والاستفادة منها مثل التجربة اليابانية والصينية والماليزية والاستفادة منها في إنهاض التعليم الرسمي.

٧ - إقامة مجموعة من المواقع الإلكترونية التي تتنوع وتتكامل في نشاطها لتصب في مواجهة الخطر القائم والقادم من قبل التعليم الأجنبي،

٨ - علاج أسباب الإقبال على مثل هذا النوع من التعليم والقضاء عليها ومنها:

أ - تخلف التعليم الرسمي وفقدان الثقة فيه

ب - نيل المكانة الاجتماعية التي فرضها واقع هذه المدارس وحين ينافس التعليم الإسلامي والمحلي في الجودة التعليمية؛ فإن مسألة المكانة ستصبح لا قيمة لها خاصة عندما تتلقف الأسواق الخريجين من ذوي الكفاءة والخبرة العالية.

ج - التقليد الأعمى نتيجة ضغط الواقع والأعراف التي تقرن بين الانتساب إلى هذه المدارس وبين المستويات الاجتماعية العالية

د - فتح مجالات التوظيف أمام خريجي تلك المعاهد والجامعات الأجنبية بعد عودتهم، وقد نجحت هذه الجامعات الأجنبية أن توفر لخريجيها فرصاً

للعمل؛ إذ تعد شهادتها بمثابة وثيقة ضمان لنيل الوظيفة.

هـ - المظهر البراق لأداء تلك المدارس سواء من جهة: الاسم البناء الملبس ومستوى الإدارة كفاءة المدرسين والرسوم المرتفعة والمواصلات.

و - قبول الأطفال في سن مبكرة عن سن التعليم النظامي

ز - تقديم المادة التعليمية بطريقة منظمة ومرتبة، وجودة المناهج من حيث الإخراج والصياغة لا من حيث المادة.

ومثل هذه الأسباب تحتاج إلى نظم خطاب دعوي خاص بهذه الحالة، والاستفادة من بعض أصحاب التجارب في كشف عوار هذه المدارس مع تقديم البديل وعلاج القصور ما أمكن.

٩ - ويحتاج إلى نهوض بالتعليم الإسلامي العام والخاص، والعمل على زيادة عدد المدارس ما أمكن.

١٠ - جعل قضية رفع مستوى التعليم في المدارس الحكومية همّاً يومياً من هموم الآباء، وجزءاً لا يتجزأ من خطاب الدعاة.

وعلى الرغم من إمكانية أن تأتى الحلول السابقة بنتيجة ولكنى أرى أن الفترة التى تلت إدخال التعليم الأجنبى فى بلدان العالم الاسلامى كانت أخطر على العالم الإسلامى من خطر الردة وأهل الكفر أجمعين إذ أنها كانت تمثل بالنسبة للمسلمين السم البطئ فى العسل لذلك فإنى أرفض

وجود التعليم الأجنبى فى بلدان العالم الإسلامى قاطبة لذلك أدعو إلى سن قوانين تمنع تواجد هذه المدارس وإلى أن يرى الكفر وأهله طريقة أخرى لإختراق أمننا وبلداننا تكون هناك فرصة لالتقاط الأنفاس ومحاولة إصلاح ما تم إفساده وإن كنت أشك فى النتيجة المرجوة

رفض التدخل الأجنبى فى المناهج

إن الظلال التي تلقيها علينا أمريكا لابد أن نواجهها- كما يقول د.إبراهيم هلال أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية بنات عين شمس؛ فالإسلام نحن وحدنا المسئولون عنه، ولا يجوز أن نأخذه من غيرنا من أهل الديانات الأخرى، ولا يجب أن نسترشد بتوجيهاتهم أو نستمع إليهم في وضع مناهجنا الإسلامية، فدروسنا الدينية لابد أن تنبع من ذاتنا، فنحن وحدنا الذين ندرك أبعاد تشريعاتنا وأخلاقنا الإسلامية التي عايشناها على مدار ١٥٠٠ عام، وعرفنا خلاله ما يريده القرآن منا، وعار على المسلمين جميعاً أن نكون أداة في أيدي الأمريكان ونقبل بتغيير مناهجنا بشكل يبعدنا عن الجوهر الحقيقي لهذا الدين لنقدمه لأولادنا محرفاً وبعيداً عن مضمونه الحقيقي.

وللأسف فقد قامت عدة دول بالاستجابة للمطالب الأمريكية ومنها (قطر) -على سبيل المثال- التي سعت لتخفيف جرعة الدروس الدينية

ونسي هؤلاء تحذيرات القرآن الكريم في قوله تعالى: ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار

وتضيف دكتورة فايزة خاطر - عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الزقازيق- أن مخططات تفريغ مناهجنا الدينية من محتواها بدأناها في مصر منذ سنوات طويلة، ولعل البرج الفضي أو مركز تطوير المناهج التابع لوزارة التربية والتعليم المصرية شاهد على ذلك، فقد سعى المسئولون فيه إلى إزالة كل ما يتحدث عن اليهود في الكتب ليضعوا بدلاً منه شعراً، أو أية مادة أخرى.

وقد نظمنا عدة مؤتمرات بجامعة الأزهر، وحذرنا من ذلك بلا جدوى، بل على العكس قام الأزهر بإلغاء حصص القرآن الكريم التي كان يتم تنظيمها للطلاب منذ سن الالتحاق بالمدرسة، وأصبحت امتحانات القرآن الكريم تحريرية، ولم يعد هناك ما يسمى بأساتذة التحفيظ، وكانت النتيجة انهيار مستوى الطلاب، ولم يعد غريباً أن نجد من بينهم من لا يتمكن من حفظ ولو جزء واحد من القرآن الكريم، وحدثت تداعيات كثيرة نتيجة ذلك الانهيار الأخلاقي لطلاب الأزهر والتصرفات الغير مقبولة وعدم الاهتمام بحفظ القرآن الكريم رغم أن ذلك أهم ما يميز خريجي الأزهر الشريف، فإذا كان هذا هو ما حدث في أكبر مؤسسة دينية؛ فما بالنا ببقية المناهج في التعليم العادي!.

أن الإسلام مستهدف منذ القدم، ولعل عدد المستشرقين الذين جاؤوا

للبحث فيه وفي اللغة العربية دليل على ذلك، فعددهم لا حصر له، وهم يبحثون في الدين للتعرف عليه وكيفية القضاء على أهم القيم المميزة له؛ لأنهم يعرفون الدين الإسلامي جيداً وتمتلئ كلياتهم ومعاهدهم بالكتب التي تهتم بشئون الإسلام وحضارته، وهم في ذلك يسعون إلى تدميره تحقيقاً لمبادئ الكنيسة البروتستانتية، وهي الكنيسة التي دعا إليها اليهود على يد مارتن لوثر والتي دعت لإلغاء صكوك الغفران، وإباحة الإنجيل للجميع، وأن الهدف من ذلك ليس الإصلاح الكنسي كما ادعوا؛ وإنما حرب من نوع جديد يسيطر فيها اليهود على الأمور.

ومنذ ذلك الحين يسعون للقضاء على الإسلام الذي يعتبرونه عدوهم الأكبر، فاخترعوا لنا ما يسمى بحوار الأديان، والذي لا يستهدف سوى القضاء على قيمنا الإسلامية ونشر القيم البالية التي حذرنا منها ديننا، وللأسف وقعنا في شَرك الأعداء،وأصبحنا صيداً سهلاً لهم .

والحل هو مواجهة هذا الخطر بحسم

وجهات نظر ورؤى

ان الوضع المتردى لحال التعليم فى مصر استنفر كثيرين من المتخصصين ومن غيرهم اصحاب الرؤى الذين يهمهم أمر مصرنا

الحبيبة فقام بعضهم بتقديم رؤية من خلال اطلاعه على الأوضاع الحالية ومن خلال ثقافته وسنعرض منها مايلى

رؤية الدكتور محمد مورو - بقلمه

حاول الدكتور محمد مورو وضع حل عملى بعيد جداً عن الواقع وبه كثير من الخيال ولكن اعتقد أنها فكرة جديرة بالدراسة خاصة ان معظم الأفكار العظيمة بدأت فى أولها غير قابلة للتطبيق يقول الدكتور مورو يحاول السادة المسئولون أن يدخلوا فى روعنا أن مشكلة التعليم فى مصر مشكلة مستعصية، والحقيقة أن المستعصى على الفهم هو هؤلاء المسئولون الذين لا يريدون أن يبذلوا قدراً من التفكير، إذ لو بذلوا هذا القدر لتم حل مشاكل التعليم وغير التعليم، والحقيقة أن كل المشاكل فى كل المجالات ليست مستعصية، بل هى تحتاج فقط إلى شئ من الإدارة والإرادة معاً وينبغى بداية قبل أن نفكر فى حل أى مشكلة أن نراعى عدداً من العوامل هى: المستهدف من العملية - الإمكانيات المتاحة من قوى مادية وبشرية - مدى انضباط الإدارة والثواب والعقاب... إلخ.

ومن ثم يمكن تحقيق أفضل نتيجة بناء على الإمكانيات المتاحة، وإذا أخذنا فى اعتبارنا مثلاً، وقلنا إن تقييم الطالب على عدة سنوات أفضل من تقييمه من خلال عام واحد، فإن هذا صحيح، ولكن إذا أضفنا إلى ذلك أن إمكانيات الدولة ليست كبيرة، والقدرة على الحشد والتنظيم

وإدارة الامتحانات محدودة، وأن الأسرة المصرية أصلاً تعانى من ازدحام الشقق وعدم القدرة على إعطاء كل ابن غرفة خاصة به، وكذا ضعف مستوى المعيشة، وكان الهدف هو توصيل التعليم إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وليس قصره على الأغنياء فقط، فإنه يعنى هذا أن الامتحان لمرة واحدة أفضل، حيث إن ذلك يريح الأسرة، ويعطى الدولة الفرصة لحشد كل الإمكانيات لتنمية تكافؤ الفرص من خلال امتحان واحد وضبط فى المراقبة والتصحيح، وأن يتم رصد المبالغ التى ستنفق على عدة امتحانات لصالح امتحان واحد، صحيح أن هناك سلبيات فى هذا الأمر، منها أنه قد يمر من طالب ويضيع عليه الامتحان، ولكن هذا استثناء محدد يقابله إعطاء أغلبية الطلبة الفرصة المتكافئة، وكذلك يجب عدم إجراء امتحانات تكميلية فى القبول بالجامعات، حيث إن هذا يفتح باب الوساطة، ومادامت الأمور غير منضبطة، فإن هذا الإجراء وهو سليم طبعاً سيتحول إلى مأساة كاملة.

هذا من حيث الامتحانات على عام واحد، أما مشكلة الدروس الخصوصية مثلاً فيمكن حلها ببساطة شديدة، عن طريق إصدار كتاب على هيئة سؤال وجواب به مائة سؤال وجواب أو أكثر أو أقل، وأن يتم الالتزام به ـ تماماً ـ فى وضع الامتحان، ومن ثم نعطى الفرصة لمن يريد أن يذاكر أو يقتصر على ذلك، بدون دروس خصوصية، فالامتحان محدد بأسئلة معينة لا يخرج عنها، ومن أراد أن يعتمد على الدروس

الخصوصية بعد ذلك فهذا شأنه، وأن يتم كذلك وضع كتابة الأسئلة والأجوبة والأخطاء لأن النماذج التى تصدرها الوزارة مملوءة بالأخطاء من ناحية ولا يلتزم بها ـ تماماً ـ واضعو الامتحانات من ناحية أخرى، أكثر من هذا يمكن تشكيل لجنة لكل عام دراسى، ابتدائى أو إعدادى أو ثانوى أو جامعة بكل كلياتها ووضع كتاب آخر للشرح، يلتزم به أعضاء هيئة التدريس ويلتزم به الطالب، ومن ثم تقطع دابر الدروس الخصوصية، ونريح الفقراء، ومن أراد بعد ذلك أن يتوسع ويزيد ويعتمد على الدروس فهذا شأنه ولا بأس بذلك مادام قادراً.

لابد أن نواجه حقيقة أن الأسرة المصرية فقيرة ومطحونة وأن إدارة التعليم ليست على ما يرام، فلا نحلق فى الخيال بحثاً عن وسائل حديثة مكلفة، أو تغيير نظم التعليم باستمرار، ورغم أن هناك عيوبا فى المناهج أو طرق التدريس، إلا أن البديل أسوأ، ليس لأنه شىء، ولكن لأنه خارج إطار إمكانيات الحكومة، والأسرة معاً.

وبصراحة فإن هناك تسربا كاملا فى الثانوية العامة، ولا يحضر الطلاب الدروس، وقد حاولت الوزارة مشكورة التصدى لذلك دون جدوى، وبالتالى يجب الاعتراف بهذه الحقيقة، فطالما فشلت كل الوسائل فى إنهائها، فإن الاعتراف بها أفضل، واقترح إلغاء القانون العام الرسمى وتحويله كله إلى منازل، على أساس أن ذلك يوفر للدولة أموالاً طائلة يمكن أن تدعم بها التعليم الإعدادى والابتدائى، ويمكن زيادة

سنوات الاعدادى مثلاً إلى أربعة، وبهذه الطريقة نوفر فصولاً فتحل مشكلة التكدس أو ما يسمى بالفصول الطائرة والفصول التى ليس لها قاعة أصلاً فى المدرسة، وأن تقتصر على فترة واحدة بدلاً من فترتين، ويمكن زيادة رواتب المعلمين من خلال توفير فصول الثانوى، وكذا تدعيم المدارس بالإمكانيات المطلوبة، مع السماح بمراكز التعليم التابعة للجمعيات الخيرية أو غيرها، ثم فرض ضرائب على التعليم الخاص بكل مراحله لصالح تمويل التعليم الرسمى

رؤية الدكتور محمد دويدار - بقلمه

ويرى الأستاذ الدكتور محمد دويدار أن عملية تطوير التعليم وتحديثه بدرجة كبيرة تتوقف على وجود إدارة تعليمية تتسم بالكفاءة والفاعلية، وتعتمد على أساليب ومداخل إدارية حديثة تساعدها فى عملية التطوير ويعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة هو أحد المداخل الحديثة، وقد استهدف البحث الحالي التوصل من خلال فلسفة ومداخل الجودة الشاملة إلى قائمة معايير يمكن تطبيقها فى الواقع الميداني للعمليات الإدارية بالإدارات التعليمية فى مصر، ولذا يستهدف البحث الحالي ما يلى: واقع منظومة العمليات الإدارية بالإدارات التعليمية فى مصر وأهم معوقاتها، فلسفة الجودة الشاملة فى التعليم وأهم معايير تطبيقها بالإدارات

التعليمية، مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة فى العمليات الإدارية بالإدارات التعليمية وذلك من خلال الدراسة الميدانية، بناء تصور مقترح لتطوير العمليات الإدارية بالإدارات التعليمية فى ضوء معايير الجودة الشاملة و نظراً لتداخل وتشابك العديد من العوامل والعناصر ذات الصلة بالمشكلة، ولذا اعتمد البحث على المزاوجة بين المنهجين: أولاً المنهج الوصفى للتعرف على واقع العمليات الإدارية فى مصر وأهم مشكلات أدائها، ثانياً أسلوب تحليل النظم وذلك للتعرف على منظومة الجودة الشاملة وأهم عناصرها بالإضافة إلى عناصر منظومة العمليات الإدارية وسوف يظل موضوع التعليم في الوطن العربي على رأس القضايا التي تحتاج إلى جهود فكرية وعملية وميدانية، لما له من تأثير كبير على حاضر الأمة ومستقبلها يرى الدكتور أن هناك بعض العقبات التى تحول دون التغيير وأهمها أن هناك مستفيدين من بقاء أوضاع التعليم في بلادنا على ما هي عليه، سواء إفادة مادية مباشرة أو وظيفية، أو حتى إفادة بالخمول والكسل والبلادة لذلك ينبغي تخلص المنظومة التعليمية من أمثال هؤلاء الذين يقاومون التغيير بكل جهدهم، والتطوير لا ينبغي أن يهتم فقط بالمقررات الدراسية والمناهج، بل يجب أن يهتم أيضا بالطالب ومدى قابليته واستيعابه.

ويجب الإفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير التعليم، والتخطيط الجيد للعملية التعليمية، ينبغي أن يقوم على أساس أنها منظومة متكاملة

تتنوع فروعها، لكنها تتكامل في النهاية لتخدم خطط التنمية التي يحتاج إليها المجتمع.

استراتيجية الدكتور زويل

يقترح زويل استراتيجية لإصلاح التعليم المصرى ويطالب بمشاركة المجتمع المدنى فى تمويل الجامعات وضع العالم المصرى الدكتور أحمد زويل، مستشار الرئيس الأمريكى للبحث العلمى فى الشرق الأوسط، استراتيجية مقترحة للنهوض بالنظام التعليمى فى مصر، ترتكز على عدة محاور منها: محو الأمية، وزيادة ميزانية التعليم، وتغيير طريقة التدريس جذرياً، وتدريب المعلمين على التقنيات التكنولوجية الحديثة، ومساهمة المجتمع المدنى فى تمويل الجامعات الحكومية.

وطالب زويل خلال محاضرة له، بعنوان التعليم بين الحاضر والمستقبل فى صالون زويل الثقافى السنوى، بدار الأوبرا الذى يديره الكاتب الصحفى أسامة هيكل، بزيادة الدولة لميزانية التعليم لمواكبة العصر الحديث وتحقيق التغيير فى أسس العملية التعليمية المتمثلة فى الطالب والمدرس والمنهج، خاصة أن مشاركة مصر فى بناء الاقتصاد الحديث والدولة محدودة.

وقال زويل فى المحاضرة التى حضرها آلاف المواطنين بدار الأوبرا، إن زيادة مرتبات المعلمين من شأنها تقليل الدروس الخصوصية التى تنفق عليها الأسرة المصرية ما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار جنيه، وإجادة المعلم للمادة التى يقدمها، مضيفاً أنه حان الوقت لإشراك المجتمع المدنى فى الإنفاق على التعليم من خلال الجمعيات الأهلية، لأن التعليم المجانى الذى تنفق عليه الدولة لم يعد كافياً وشدد على ضرورة تغيير طرق التدريس القائمة على التلقين فى المدارس، وتغيير المناهج التى لا تزال كما هى منذ سنوات، والتركيز فيها على العلم والتقدم، موضحاً أنه لابد من تأسيس الطالب على عدة عوامل، أهمها: الاعتماد على الحقيقة العلمية وليس الفهلوة كما يحدث الآن، والتفكير النقدى، والمشاركة التفاعلية له فى التعليم.

وعن تدريب المعلمين على تقنيات الحاسب الآلى والتكنولوجيا، طالب زويل بإخضاعهم لدورات متميزة، وتقييمهم بشكل مستمر لمعرفة من منهم يمكنه أن يقدم جديداً، بالإضافة إلى زيادة مرتباتهم، معتبراً أنه حان الوقت لاستبدال لفظ «مدرس» بـ«معلم«، لأن المدرس يلقن فقط، أما المعلم فهو يؤسس قيم المعرفة والتربية.

وبالنسبة للتعليم الجامعى، نادى زويل فى استراتيجيته بإلغاء نظام القبول بالجامعات المبنى على سياسات الأعداد، فلا يمكن إجبار كلية مثل العلوم أو الهندسة على تحمل ١٥٠٠ طالب وهى قدرتها ٥٠٠، إلا فى

حالة وجود مبان جديدة، وتعجب زويل من المبالغة فى الدرجات العلمية فى مصر، قائلاً(كنا زمان بنذاكر عشان بس نجيب حاجة وتمانين فى المائة، والآن اسمع عن٥ ١٠ %) وأكد زويل على ضرورة منح التقدير اللازم للأستاذ الجامعى، وإعادة هيبة الجامعة ليكون الحرم الجامعى منبراً للعلم والثقافة والفكر وليس مكانا للمنازعات السياسية والحزبية، وهذا ليس معناه ألا يشارك الطلاب سياسياً، ولكن فى إطار المنظومة الجامعية وليس الحزبية.

ودعا المجتمع متمثلاً فى الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى للمساهمة فى تمويل الجامعة للحفاظ على مجانية التعليم، قائلاً: «إذا كان هناك أولياء أمور قادرون على دفع ١٥ ألف دولار أى ما يعادل ٨٠ أو ٩٠ ألف جنيه لتعليم أبنائهم فى الجامعة الأمريكية أو١٠ آلاف دولار بما يعادل ٦٠ ألف جنيه فى جامعة النيل، فلماذا لا يساهمون ولو بـ٢٠٠٠ دولار فى تمويل الجامعة المصرية الحكومية.

وبالنسبة للبحث العلمى، رأى زويل أنه لا يمكن أن تحدث نهضة علمية حقيقية فى مصر إلا بوجود مشروع قومى يلتف حوله كل المصريين لبناء قاعدة علمية حقيقية، وإعادة أقسام التميز الأكاديمى والمدارس العلمية، فضلاً عن زيادة البعثات للخارج بصورة منتظمة وإيجاد فرصة للباحثين العائدين ليجدوا مناخ بحث علمى ملائما فى مصر، فليس المهم أن يسافر الباحثون فى بعثات خارجية، ولكن المهم

ما سيقدمونه عند عودتهم حتى لا تنفق أموال الدولة هباء.

وشدد على ضرورة إعادة تقييم البحوث العلمية ومشاركة علماء مصر فى الخارج فيها، فلابد أن من تكون تلك البحوث جزءاً من الدخل القومى العائد على الدولة، كما يحدث فى عدد من دول العالم المتقدم، ولا نعتمد فقط على مواردنا الاقتصادية كقناة السويس وقسم دول العالم، وفقاً للجغرافيا السياسية، إلى شعوب لديها خوف من المستقبل مثل أوروبا والولايات المتحدة، وشعوب لديها ثقة فى المستقبل مثل شعوب آسيا، وشعوب لديها كسر فى الثقة كالوطن العربى، إلا أنه أكد ثقته فى قدرة مصر على صناعة المستقبل على الرغم من كل التعقيدات التى تواجه التعليم والبحث العلمى.

واعتبر أن من نقاط الضعف فى التعليم المصرى ضعف الإعلام العلمى، وتفوق عدد الفضائيات الغنائية على القنوات العلمية، بالإضافة إلى ضعف الدور الحيوى للقيم الدينية الحقيقية واستبدالها بجمود عقلى وإرهاب فكرى، وتدنى اللغة والثقافة العربية واستبدالها بلغات وثقافة أجنبية خلقت أفراداً يعيشون فى جزر منعزلة، فضلا عن زيادة الاتجار فى التعليم ونظراً لما يعانيه التعليم في مصر وفي الكثير من دول العالم العربي من أزمات مثل ارتفاع معدل الأمية، سوء حال الأبنية التعليمية، تدهور حال المعلم المصري، أزمة المناهج التعليمية، التسلط والعنف التربوي، أزمة الدروس الخصوصية، انخفاض مستوى الطالب الجامعي

أثرنا مسألة مستقبل التعليم في مصر وكيف يمكن من خلال هذا البحث طرح النقاط الهامة التي يمكن علاجها وتلافي سلبياتها في المستقبل لإيجاد جيل متعلم تعليما جيدا ومثقف ومتصل بالعالم يتصدى لحل مشكلات العالم القائمة ويساير الثورة العلمية والتكنولوجية الحاضرة ويضع دولته في مصاف الدول المتقدمة ولقد ظلت السياسة التعليمية بعيدة عن اهتمام الباحث في علم السياسة لسنوات طويلة، وتركزت معظم الدراسات على الدور الذي يلعبه التعليم في التنشئة السياسية، وبالرغم من أن التعليم كان متغير رئيسي في عملية التنمية، وأحد أدوات التكامل القومي والتنمية السياسية، إلا أن اللافت للنظر هو ندرة ارتياد علماء السياسة لهذا المجال البحثي الهام وقد أبرز العمل المبكر الذي قدمه جيمس كولمان عام ١٩٦٩ بعنوان الأهمية التي يلعبها متغير التعليم في الحياة السياسية.

فالتعليم هو عنصر حاسم لمستقبل التنمية، وهو قناة لتكوين نخبة حديثة، وأداة رئيسية للحراك الاجتماعي وتعكس السياسة التعليمية أهداف وأولويات النظام، كما تعكس أيديولوجية نخبته الحاكمة، فالتعليم قد يكون انعكاس ورد فعل للسياسة أو أداة للتغيير السياسي.

برنامج الاصلاح الشامل

فى قطاع التعليم، لابد من القيام بعملية إصلاح للتعليم وسياسات التعلم،للتركيز على تشكيل شخصية المواطن القادر على الإبداع والابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويجب أن تتجاوز طرق وأساليب التدريس مرحلة نقل المعلومات للطالب إلى مرحلة تفرز طالباً له القدرة على المناقشة والحوار وحل المشكلات كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات فى المدارس لا يعنى فقط الأجهزة، بل يعنى أيضاً إدخال ثقافة معالجة المعلومات التى تشمل مهارات جمع وتحليل وتفسير البيانات ويجب أن تتم عمليات اكتساب المعرفة عن طريق المتعلمين أنفسهم حتى تصبح جزءاً من إطار عمل المفاهيم لديهم وحتى يمكنهم ربطها بمعارفهم السابقة. وفى هذا الإطار، يعتبر استخدام التكنولوجيات كوسيلة لتغيير شكل النظام التعليمي هو المبدأ الأساسى لبناء عملية الإصلاح.

وهناك أربعة عوامل رئيسية تسهم في جودة التعليم تتعلق بما يتعلمه الطلاب وكيف يتعلمونه:

(1)المحتوى القائم على المعايير،

(2)ودمج تكنولوجيا التعليم،

(3)تطوير وتكامل عمليات التقييم الملائمة،

(4)ممارسة منهج التعلم النشط .

إن المحتوى وخصائص طرق التدريس بحاجة إلى تغير جذرى، فهناك حاجة ملحة إلى طرق تعليم وتعلم نشط، وتحسين دمج تكنولوجيا التعليم داخل إطار المناهج، كما أن النظم الحالية لتقييم الطالب بحاجة إلى أن تتسم بالشمولية والأصالة وعلى الرغم من أن هناك مراجعات للمنهج المدرسى، فهناك حاجة إلى دعم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم ومبدأ التعلم النشط وتحقيق النقلة النوعية فى جودة التعليم فيما يتعلق بعمليات تطوير المناهج والكتاب المدرسى.

فهناك حاجة إلى نقلة نوعية فى جودة وملائمة المناهج ، وتتطلب هذه النقلة تغييراً فى الأدوار الحالية التى يقوم بها كل من المعلم والطالب ومحتوى المنهج ونظم التقويم وبيئة التعلم. وفيما يلي عرض لمجموعتين من التحديات الرئيسية التى تواجه وزارة التربية والتعليم: المجموعة الأولى من التحديات تتعلق بتقديم إطار منهج قائم على المعايير من مرحلة الطفولة المبكرة إلى الصفوف (١-١٢) مما يعكس نتائج أحدث الأبحاث وأفضل الممارسات العالمية فى الوقت الحالي، ليست كل وثائق المناهج أو المواد الدراسية الخاصة بالصفوف الدراسية من (١-١٢) ترتكز على معايير أما بالنسبة لمرحلة الطفولة المبكرة، فمازالت تحتاج إلى وضع وتحديد للمعايير القومية والمناهج الخاصة بها. يضاف إلى ذلك أن جميع وثائق المنهج من (١-١٢) يجب مراجعتها لدمج النظريات الحديثة للتعلم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

والتقويم الشامل.

وفى إطار المنهج القائم على المعايير، يتم تعريف جودة التعليم من خلال أسلوب جديد، يبتعد عن نموذج الإلقاء التقليدي، يستند إلى مفاهيم جديدة لكيفية تعلم الناس. وهذا الأسلوب يعكس طريقة جديدة للتفكير في التعليم والتعلم حيث يقوم فيها المعلم بتهيئة الظروف المواتية للتعلم، ويكون دور المعلم هو المحفز من أجل التعلم الهادف وفي هذا الأسلوب الجديد يجب دمج العديد من عناصر عملية التعليم والتعلم الأساسية داخل إطار المنهج بما فى ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربط أساليب وأدوات التقييم .

تحدد المعايير ما يجب أن يعرفه الطلاب، وما يجب أن يكون لديهم القدرة على القيام به نتيجة لدراستهم من بدء من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف الثالث ثانوي. يمثل هذا نقلة كبيرة في المناهج المدرسية، من التركيز على مدخلات التعليم وتخصيص الوقت، إلى التركيز على النتائج المرجوة من الدراسة كما تعنى أيضا النقلة النوعية في المنهج تبنى نموذج تربوي يشجع الطلاب على الاضطلاع بدور نشط وتحمل مسؤولية تعلمهم كما أن ممارسات التقييم لها تأثير قوي على التعليم والتعلم فالغرض من التقييم هو جمع معلومات عن مدى تقدم الطلاب نحو المعايير ومخرجات التعلم المرجوة بطريقة عادلة تؤدي إلى التعلم المستمر. سيعزز التقييم عمليات التعلم عندما تتسم معاييره بالفعالية

والشفافية، وتكون عملية بصفة دائمة، وعندما تكون الأنشطة الخاصة بالتقييم تثقيفية، شاملة ومتضمنة فى المناهج الدراسية ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم التعلم والتقييم، لذا فسيضمن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج فهم أجيال المستقبل التكنولوجيا واستخدامهم لها من أجل تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع والفرد سيركز الاستخدام التربوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المراجعة والبحث والاكتشاف ونقل التعلم إلى سياق الحياة الواقعية والتقييم الذاتي، أو انعكاسها على عملية/نواتج التعلم سيقوم فريق من المؤلفين القائمين على تطوير المواد التعليمية بتخطيط وتصميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

<u>التحدى الثانى</u> :هو أن هذا الأسلوب الجديد في التعلم والتعليم يجب أن ينعكس على عملية تأليف وإنتاج الكتب المدرسية. يجب أن تعتمد الكتب الدراسية على نماذج نظرية التعلم، واستخدام الأطر المرئية لعرض وترتيب معلومات التعلم. ومن أجل توفير منهج يتسم بالتحدي والثراء يجب أن تشتمل الكتب المدرسية على قضايا التفكير الناقد، وأنشطة التقييم، والأنشطة التى تقوم على تكنولوجيا المعلومات كلما أمكن ذلك. لم تعد العملية الحالية لإنتاج الكتب المدرسية بواسطة مؤلفين أو خبراء فى تصميم محتوى المنهج سواء كان ذلك داخلياً فى مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية أو من خلال عرض مناقصات للكتاب المدرسي

كافية أن إنتاج الكتب يجب أن يتم من خلال فرق تضم مصممين تربويين: متخصصين فى المناهج وطرق التدريس،ومصممي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،ومحررين، ومصممى الرسومات التوضيحية فى الكتب المدرسية.

التحدى الثالث: هو توفير كتاب مدرسي ذى جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة لذا يجب أن نضع فى الاعتبار الوسائل البديلة لتطوير الكتاب المدرسي عن طريق المسابقات لانتقاء الناشرين من القطاع الخاص. فالمنهج القومى لا يعنى وجود نوع واحد فقط من الكتب المدرسية تستخدم على المستوى القومي، بل يمكن أن يكون هناك أكثر من كتاب مدرسي تتم الموافقة عليه ويتفق فى نفس الوقت مع المعايير المحددة فى المنهج القومي ومن هنا يمكن للمحافظات والمديريات التعليمية أن تختار ما يناسبها من بين قائمة هذه الكتب المتفق عليها. هذا الأسلوب الذى يسمح باستخدام العديد من الكتب الدراسية يواكب سياسات وزارة التربية والتعليم من حيث اللامركزية وتطبيق المنهج المرن الملائم .

التحدى الرابع :هو تحسين عملية إدارة طبع الكتب المدرسية وتوزيعها من قبل قطاع الكتب. فرغم أن الزيادة فى عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم فى الصفوف ١-١٢ هى ٣% فقط من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤، إلا أن عدد الكتب التى تم توفيرها للطلاب زاد بنسبة ١٥% . وازدادت وحدة تكلفة الكتاب المدرسي بحوالي40% ، فى حين أن الميزانية المخصصة للكتب

قد زادت بنسبة ٦٣% (أنظر تقرير البنك الدولى مراجعة الإنفاق العام فى مصر الكتب المدرسية ٢٠٠٥) إن المشكلات الرئيسية الثلاث التى تم تحديدها فى التقرير كانت كما يلى، الافتقار إلى تنظيم متطلبات الكتب المدرسية، بالإضافة إلى وجود عمليات غير جديرة بالثقة لتحديد الطلبات السنوية لطباعة الكتب، مع نقص الرقابة الدورية لمواعيد تسليم الكتب المدرسية وأدلة المعلم إلى المدارس.

ويتبقى موضوعان هامان، أحدهما يرتبط بالهيكل التنظيمى الحالى لمركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والثاني يكمن داخل العملية ذاتها. فعلى الرغم من ضرورة مسئولية المركز وقيادته لعملية تصميم وتطوير كل المواد التعليمية، إلا إنه فى الحقيقة، تتسم عمليات تطوير المنهج والكتب المدرسية بعدم الترابط. حيث يقوم المركز حالياً بما يلى:

(1)إنتاج وثائق المنهج التى توجه عملية تأليف الكتب المدرسية

(2)تصميم وإنتاج بعض الكتب الدراسية داخلياً

(3)تقييم مداخل مخطوطات الكتب المدرسية التى يتلقاها نتيجة للمناقصات أو المسابقات وفى نفس الوقت يقوم مركز التطوير التكنولوجى من تلقاء نفسه بإنتاج اسطوانات مدمجة (CDs) ومواد تعتمد على شبكة الإنترنت من أجل دعم المنهج ,

وهذا يتم دون أى إشراف من قبل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، بينما يقوم المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوي بصفة

مستقلة بإنتاج أدلة التقويم لكل صف دراسي دون أى مساهمة من قبل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والنتيجة هى عدم وجود تكامل أو ترابط بين عناصر الكتاب المدرسي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم المواد التربوية حيث تقوم ثلاث جهات مختلفة تابعة لوزارة التربية والتعليم بإنتاج هذه المواد دون تنسيق أو إشراف يذكر لذلك فمن الضرورى إعادة هيكلة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية وإعادة تحديد أدواره ومهامه وذلك من اجل تحسين جودة المناهج والكتاب المدرسى.

obeikandl.com

الباب الخامس

الملف المالى فى التربية والتعليم

obeikandl.com

obeikandl.com

ضعف مخصصات التعليم

ضعيفة جداً ميزانية التربية والتعليم فى قياسا باجمالى الدخل القومى اذا ما قورنت بدول أخرى فميزانية التعليم في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠/٢٠١١، ٨.٤٦ مليار جنيه بنسبة ٤.٣% من الإنفاق العام وهي ثلث للتعليم العالي وثلثان للتعليم ما قبل الجامعي ، وتعد مصر من أدني بلدان العالم في الإنفاق العام في هذا المجال، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلي أن متوسط الإنفاق العام علي التعليم يبلغ حوالي ٣.٥% في منطقة اليورو و٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بصفة عامة، كما بلغ نحو ٥.٤% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول متوسطة الدخل ونحو ٤% في الدول ذات الدخل المنخفض، كما بلغ هذا المعدل نحو ٢.٥% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم الدول العربية بما يعني أن مصر من أقل بلدان العالم ومنطقة الشرق الأوسط في الإنفاق في هذا المجال، ومن الغريب أن الإنفاق علي التعليم في سوريا قد بلغ نحو ٩.٤% وتونس ١٠،٧% والمغرب ٥.٥%، وكوبا الموحدة من الولايات المتحدة ٣.١٣% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات البنك الدولي وتقرير الاتجاهات الاقتصادية الصادر عن مركز الدراسات السياسية بالأهرام ورغم الميزانية الكبيرة التي أنفقتها مصر لتطوير التعليم خلال العشرين سنة الماضية إلا أن نصيب

الطالب من الإنفاق التعليمي كان منخفض جدا مقارنة بالإنفاق التعليمي بالدول العربية الأخرى إذ بلغ نصيب الطالب المصري من ميزانية التعليم في العام الدراسي الواحد ١٢٩.٦ دولار في حين كان نص! يبه في تونس ٢٨٩.٥ دولار وفي المملكة العربية السعودية ١,٣٣٧.٦ دولار أما في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة فكان نصيب الطالب من الميزانية العامة للتربية والتعليم ٤,٧٦٣.٤ دولار وفي اليابان ٦,٩٥٩.٨ دولار.

١) يشكل موضوع الإنفاق على التعليم وتمويله المدخل الحاكم لمستوى منظومة التعليم ، وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة، كما أنه يتأثر بالظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، وهناك مجموعة من العوامل الأساسية ذات تأثير فعال على تمويل التعليم والإنفاق عليه يمكن الإشارة إليها فيما يلى :

أولاً : المستوى الاقتصادى رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى رصده لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ أعلن أن متوسط

---

٢) عن مقال لفتحي سيد فرج –بتصرف

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى كان ٩٦٣ دولار عام ٢٠٠٢ ،وهو معدل لا يخفى تواضعه بالمقارنة بالمعدلات المناظرة فى العديد من الدول النامية ، كما يوضح التقرير أن نسبة السكان تحت خط الفقر الذين يحصلون على دولار واحد فى اليوم ٣١ % ومن المعروف أن معدلات النمو الاقتصادى كانت تتراوح ما بين ١% الى ٣ % خلال السنوات الماضية ، يقال أنها ارتفعت لتصل إلى ٤ % خلال العام الأخير ، وأن العجز فى الموازنة العامة للدولة والذى بلغ ١٨ % عام ١٩٩٢ قد تضاعف حتى وصل إلى أربعة أضعاف ذلك عام ٢٠٠٣ و كان لابد أن ينسحب كل ذلك على تمويل الخدمات الاجتماعية وفى مقدمتها التعليم .

ثانيا : الموقف الديموجرافى

يتزايد سكان مصر بمعدلات مرتفعة ، وإذا نظرنا إلى الثروة البشرية باعتبارها أقوى عناصر الإنتاج ، فأن ذلك يمثل ميزة كان من المفروض أن تساهم فى ارتفاع معدلات الإنتاج القومى والنمو الاقتصادى ، ولكن تكمن المشكلة السكانية فى مصر بالأساس فى التكدس السكانى أى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية فى مساحة ضيقة من الامتداد الجغرافى ، مما ينعكس على نوعية الحياة وتردى مستوى الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن عدد السكان قد وصل إلى ٨٥ مليون نسمة الآن فى مصر ، ويتوقع أن يصل إلى ٩٠ مليون نسمة عام ٢٠١٥، ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة على

الوضع التعليمى أن الهرم السكانى قاعدته عريضة حيث تبلغ نسبة السكان دون سن ١٥ سنة نحو ٣٥ % ،وهذا يعنى أن الفئات العمرية التى تحتاج إلى خدمات تعليمية فى ازدياد مستمر .

و كان عدد المسجلين بالتعليم الابتدائي ٣,٩ مليون تلميذ عام ٧٢ / ٧٣ ، ارتفع ليصل الى ٧,٢ مليون تلميذ عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بنسبة زيادة تصل الى ٨٥ % ، وعلى الرغم من ارتفاع هذه الأعداد والنسب إلا أن نسبة الاستيعاب الكامل لم تتحقق ، فمعدلات الالتحاق الصافية وفقا لتقرير التنمية الإنسانية عام ٢٠٠٣ هى ١٠ % للحضانة ، و٩٢ % للأبتدائى ، ٧٩ % للاعدادى ، ٥٩ % للثانوى ، ٣٩ % فى التعليم العالى ، وهذه النسب تؤكد أن الخدمة التعليمية مازالت قاصرة عن استيعاب الطلب الفعال على التعليم .

وفى تقرير لتطوير التعليم صدر عام ٢٠٠١ ظهرت الفجوة بين متطلبات مصر من المبانى المدرسة وما يمكن توفيره من اعتمادات ، وقدرت الاحتياجات حتى عام ٢٠١٧ بضرورة أنشاء ٣٩,٩ ألف مدرسة ،أمكن يناء ٩,٩ ألف مدرسة خلال السنوات المتبقية من الخطة الخمسية الرابعة (٩٨ / ٢٠٠٤) بتكلفة إجمالية حوالى ١٢ مليار جنيها ، وأصبح المطلوب بناء ٣٠ ألف مدرسة حتى عام ٢٠١٧ تحتاج وفقا لأقل التقديرات لحوالى ٤٠ مليار جنيها ، هذا فقط لمواجهة قيول الأعداد الجديدة من التلاميذ مع ثبات مستوى الخدمة التعليمية كما هى الان .

رابعا : حالة التعليم فى مصر

من الواضح أن التعليم المصرى يعانى من تدهور وأزمة مستحكمة تجعله عاجز عن مواجهة متطلبات هذا العصر ، مما يهدد مستقبل مصر ، وتشير دراسة ميدانية لنادر فرجانى عام ١٩٩٤ الى أن إتقان المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة ، ومبادىء الرياضيات كنواتج للتعليم الأبتدائى كان بين ٣٠ % الى ٤٠ % وحتى اكتمال المرحلة الثانوية لا يصل مستوى الإتقان الى ٨٠ % فى القراءة والكتابة والى ٥٠ % فى مبادىء الرياضيات . ويستخلص نادر فرجانى من تحليل العلاقة بين الناتج الاجمالى للفرد ومتوسط الإنفاق الجاري على التعليم مجموعة من المقاربات يمكن تلخيصها على النحو التالى :

- **يمكن تقسيم مستوى التحصيل التعليمى الى ثلاث مراحل يسميها الركود والانطلاق والتقدم ، ولا سبيل لبلوغ القيم الأعلى من الإنتاجية الا لمستويات التحصيل التعليمى أكثر من ١٠ سنوات فى ترابط مع معدلات الإنفاق الجارى أكثر من ٥٠٠٠ دولار للفرد .**
- **يحكم المستوى الأدنى من التحصيل – اقل من ٣ سنوات ، والإنفاق الجارى لأقل من ١٠٠ دولار للفرد على المجتمع بأفقر مستويات الإنتاجية الاقتصادية ولا يتخطى مرحلة الركود .**
- **يمكن الوصول الى مرحلة الانطلاق عند تخطى عتبة مزدوجة لمستوى تحصيل تعليمى ٦ سنوات ، وإنفاق جارى يصل الى ٥٠٠ دولار للفرد**

على التعليم .

• مرحلة التقدم لايمكن الوصول إليها إلا بعد تخطى متوسط تحصيل تعليم ٩ سنوات و٥٠٠٠ دولار للأنفاق على الفرد فى سن التعليم .

ويشير تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ الى أن متوسط سنوات التحصيل التعليمى فى مصر كان ٥ سنوات ، وبلغ معدل الإنفاق الجارى ١٠٠ دولار للفرد فى سن التعليم ، وهذا يدل على إننا لم نبرح مرحلة الركود وصولا الى مرحلة الانطلاق ، ناهيك عن مرحلة التقدم .

تمويل التعليم فى مصر الواقع والمشكلات

قدم د. ضياء الدين زاهر لمؤتمر إصلاح التعليم الذى انعقد بمكتبة الإسكندرية فى ديسمبر ٢٠٠٤ بحثا أشار فيه إلى أن الإنفاق على التعليم يواجه العديد من المشكلات المزمنة ، والتى تؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية راقية تتناسب مع مكانة مصر الحضارية

المشكلة الأولى : عجز الموارد المالية عن تلبية متطلبات إصلاح التعليم فالمدقق لابد أن يدرك أنه على الرغم من الزيادة الملحوظة فى الأنفاق الحكومى على التعليم خاصة خلال فترة التسعينات فان هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة أزمات التعليم ، ففى الوقت الذى كان الإنفاق الحكومى لا يتجاوز ٤,٦ مليار جنيه عام ٩٠ /٩١ ارتفع ليصل الى ٢٢,٢ مليار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إلى ٢٤,٧ مليار جنيه عام

٢٠٠٤ /٢٠٠٥ وهذه زيادة ضخمة تصل الى أكثر من خمسة أضعاف ما كان ينفق عام ٩٠ /٩١ إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم فالتراكمات التى نشأت عن العجز الحاد فى تمويل التعليم خلال فترة السبعينات والثمانينات قد أثر على الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم فالكفاءة الداخلية الكمية كانت قد وصلت إلى مرحلة صعبة من التدهور أظهرتها مؤشرات عديدة منها نقص شديد فى إعداد المدارس الأمر الذى قاد إلى تعدد الفترات الدراسية ، وارتفاع كثافة الفصول ، ونقص المدرسين فى بعض التخصصات ، وانخفاض معدلات الاستيعاب ، وارتفاع نسب التسرب والرسوب مما فاقم مشكلة الأمية ، كما أختل توزيع الخدمات التعليمية بين الحضر والريف ، وتقلصت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوى ، وكل هذا ساهم فى خفض سنوات الدراس ةالى حدود غير مقبولة ، أما بالنسبة للكفاءة الداخلية النوعية فقد حدث تهافت فى المحتوى العام للتعليم وفقد قدرته عن ملاحقة المعارف الحديثة والتطورات التكنولوجية .

كما تدهورت الكفاءة الخارجية للتعليم فقد تضاءل المردود منه بحكم انه أصبح لا يخدم احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية بما يشكل قيودا عليها، ويبدد مواردها فهو يقاوم حركات الإصلاح بما يملكه من قصور ذاتى، وهذا يؤكد أن الإرث الممتد من سياسات التعليم خلال عقدى السبعينات والثمانينات جعل الزيادات فى الموارد المخصصة للتعليم

عاجزة عن إحداث إصلاح حقيقى وملموس فى مجمل أركان العملية التعليمية .

المشكلة الثانية : سوء توزيع الموارد المالية يتجلى ذلك من خلال ثلاثة تحيزات أساسية هى :

- **انحياز النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية : حيث استحوذت أجور المعلمين والإداريين على ٨٣ % من جملة الموازنة الحكومية .**
- **انحياز للتعليم العالى على حساب التعليم قبل الجامعى : فبالرغم من أن نسبة طلاب التعليم العالى لم يتجاوز ١١ % من اجمالى المقيدين بالتعليم عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ إلا أن نصيبه من الموازنة بلغ ٢٧,٧ % كما بلغ متوسط نصيب الطالب الجامعى ٨٠٠ دولار فى مقابل ٢٠٣ دولار لطالب التعليم الاساسى و ٣١٠ دولار لطالب التعليم الثانوى .**
- **انحياز نحو الحضر على حساب الريف : حيث تستحوذ العاصمة والمحافظات الحضرية على غالبية أوجه التميز والنصيب الأوفر من الخدمات التعليمية .**

المشكلة الثالثة : انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية ويتمثل ذلك فى المظاهر الآتية :

- **وجود هدر فى التكلفة الاقتصادية لإنشاء المدارس تصل إلى حوالى ٢٠ % من قيمة التكاليف .**

• هدر بشرى حيث تؤدى نظم النقل والترقية إلى ترك عدد من المهارات التعليمية لعملها فى التدريس ليتولوا أعمال إدارية .

• غياب الرشد فى طباعة الكتب المدرسية .

• سوء استخدام الهيئة العامة لمحو الأمية للموارد المخصصة لها .

المشكلة الرابعة : ضعف كفاءة الإنفاق التعليمى على المستويات المحلية

يظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية :

• ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية ، من حيث مستويات التأهيل العلمى وخبراتهم التدريبية والمهنية فيا يوكل أليهم من مهام تتعلق بعمل التقديرات الخاصة بالأنفاق على التعليم ، وكذلك الانصياع الكامل للتعليمات المركزية دون الأخذ فى الاعتبار العوامل البيئة و المحلية ، وطبيعة تأثيراتها داخل محافظته .

• ضعف كفاءة النفقات التعليمية نتيجة غياب المعايير التى يمكن الاسترشاد بها فى مسألة تقدير النفقات والقرارات المرتبطة بها .

• المبالغة فى تقدير الإنفاق الحكومى سعيا نحو تحقيق أهداف غير موضوعية .

• الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل ، غالبا ما يكون الموازنة العامة للدولة دون الاستعانة بموارد المحليات الأخرى سواء كانت حكومية أو خاصة .

المشكلة الخامسة : تعاظم الإنفاق العائلى على التعليم

وهى مشكلة تشتبك مع باقى المشكلات سالفة الذكر ، إلا أنها فى التحليل النهائى تمثل مشكلة قومية تهدد ديمقراطية التعليم ، وتخل بمفهوم تكافؤ الفرص ، ورغم رفع شعار مجانية التعليم فان الإنفاق العائلى فى تزايد مستمر ، ويؤكد معظم الاقتصاديين أن الدروس الخصوصية كانت العامل الرئيسي وراء التبدل فى السلوك الانفاقى للمواطن المصرى ، وفى دراسة حديثة لمركز المعلومات ودعم اتخازالقرار برئاسة مجلس الوزراء إشارة الى ان حجم ما تنفقه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية يصل الى ١٥ مليار جنيه سنويا ، اى ما يعادل حوالى ٢٠ % من ميزانية الأسر ، هذا بالإضافة الى حوالى ١٠ % تكاليف على باقى المستلزمات التعليمية من ملابس وكتب وأجور نقل ... الخ . ولعله من المهم كذلك الإشارة الى أن الإنفاق قد زاد بالنسبة للأسر التى تلحق أبنائها بالتعليم الخاص ، حيث متوسط ما تنفقه على الفرد كرسوم لايقل عن ثلاثة آلاف جنيها ، هذا غير مصروفات الملابس والكتب وتكاليف الأنشطة وهو أمر لا يقل عن ألف وخمسمائة جنيها ، وإذا أضفنا الإنفاق على الدروس الخصوصية نجد أنه فى أقل الاحتمالات يبلغ ما تنفقه الأسر لايقل عن ستة آلاف جنيها أو أكثر .

المشكلة السادسة : وجود هدر فى مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات التعليم

ففى مدينة الإسكندرية على سبيل المثال تبلغ نسبة عدد المدارس الخاصة ٣٤.٤ % من جملة مدارس المدينة ، و نسبة الفصول الدراسية بهذه المدارس تصل الى ٢٣.٥ % من جملة الفصول الدراسية بالمدينة وذلك فى العام الدراسى ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ، ومع ذلك لا تستوعب هذه المدارس فى فصولها سوى ١٨.٨ % من جملة تلاميذ المدينة ، وهذا يدل على انخفاض كثافة هذه الفصول – وذلك قد يمثل ميزة تعليمية – ولكنه ينعكس على انخفاض العائد على الاستثمار فى التعليم خاصة فى حالة انخفاض الكثافة عن المعدلات النموذجية ، فالمتوسطات السابقة تخفى التباين بين المدارس حيث توجد مبانى مدرسية حديثة الإنشاء وجيدة التجهيزات لا يوجد بفصولها سوى إعداد لا تتجاوز أصابع اليد من التلاميذ ، وفى ظل الارتفاع الكبير فى كثافة الفصول الدراسية بالمدارس الرسمية فان الهدر يكون مزدوج فى موارد غير موظفة بشكل كامل فى بعض المدارس الخاصة ، وهدر ناتج عن الاستخدام الكثيف فى المدارس الرسمية وهكذا يدفع المجتمع الخسارة مرتين .

المشكلة السابعة:التباين فى عرض الخدمة التعليمية: بين المناطق المختلفة وبين التعلم الرسمى والخاص

فى دراسة ميدانية لمدينة الاسكندرية (فتحى فرج عام ١٩٩٦) أتضح من خلال عرض المؤشرات السكانية والتعليمية وجود مفارقات صارخة بين وسط المدينة – حى وسط والجمرك – وبين المناطق

الطرفية شرقا – حى المنتزة – وغربا فى - العامرية وبرج العرب - وذلك فى عرض الخدمة التعليمية ، وفى مستواها .

فبالرغم من انخفاض معدلات النمو السكانى والعمرانى فى وسط المدينة خلال العقود الماضية ، وتزايد هذا النمو بشكل متسارع فى إطرافها، إلا إننا نجد أن وسط المدينة يستحوذ على خدمة تعليمية مختلفة بشكل ما عن الأطراف ، فنسبة المدارس والفصول أكثر ارتفاعا فى الوسط مما يؤدى الى انخفاض كثافة الفصول ، بينما ترتفع كثافة الفصول بشكل يعيق أداء الخدمة التعليمية فى أطراف المدينة .

كما توجد فوارق بين المدارس الخاصة والرسمية فى أداء العملية التعليمية تعود أيضا بشكل أساسى الى ارتفاع كثافة الفصول فى المدارس الرسمية ، وانخفاضها عن المعدلات النموذجية فى بعض المدارس الخاصة ، سواء فى وسط المدينة وان كان بمعدلات أقل ، أو فى المناطق الطرفية حيث يتسع الفارق بشكل صارخ .

ومن المثير للدهشة والاستغراب أن توزيع الاعتمادات والمدرسين الجدد يحابى منطقة وسط المدينة على حساب الإطراف مما يفاقم فى مستوى تدنى التعليم فى المناطق الطرفية

بدائل مقترحة لتمويل التعليم

يعتمد التعليم فى الدول النامية أساسا على التمويل المقدم من جانب الحكومات ، وذلك على عكس الحال فى البلدان المتقدمة حيث يلعب التمويل الخاص دورا مؤثرا ، ومن العوامل التى ساعدت على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما مكن الكثيرين من تغطية تكاليف تعليم أبنائهم ، وازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها فى تمويل التعليم بفضل ما تحققه من أرباح وما تحصل عليه من حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها فى تقديم الخدمات الاجتماعية ، كما ساهم فى تقليل الأهمية النسبية للتمويل العام بطء معدل النمو السكانى مما قلل الضغط على المؤسسات التعليمية من الحضانة إلى الجامعة .

أما بالنسبة لمعظم الدول النامية فان دور الحكومات يعتبر أساسى حيث ما يزال دور القطاع الخاص محدود ، وقد أخذت هذه الدول بمبدأ مجانية التعليم ، كما حدث فى مصر منذ عام ١٩٥٢ ولكن بعض هذه الدول تقصر المجانية على التعليم الاساسى نظرا لما تعانيه من عجز كبير فى موازنتها .

ومع ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية ، وارتفاع نفقات التشغيل برزت الحاجة إلى تصميم سياسات فعالة لإدارة وإصلاح التمويل وإعادة التوازن بين النفقات والاحتياجات التعليمية ، وبين الموارد المتاحة فى

سبيل تحقيق أعلى قدر من الرشد الاقتصادي والفوائد الاجتماعية ، لذا أصبح من المهم التصدى لتوفير مثل هذه السياسات التى تستهدف الارتقاء بكفاءة الإنفاق فى النظام التعليمى من ناحية ، ومن استجلاب موارد إضافية وجديدة وتوظيفها من اجل خدمة المجتمع التعليمى .

ويرى د . زاهر ضرورة التأكيد على عدة منطلقات أساسية سابقة على أية سياسات تمويلية ، مثل أهمية وجود دعم سياسى وشعبى للتعليم ، واستبدال العلاقة التقليدية بين التعليم والحكومة بعلاقة تقوم على أساس الشراكة أو التعاون حيث تصبح من منظور وطنى، وفى إطار هذه العلاقة تقوى مشاركات المجتمع المدنى والأهلى فى دعم الجهود الحكومية وضرورة إدماج المؤسسات التعليمية والأكاديمية ضمن مسيرة التنمية وربطها باحتياجات المجتمع فى شقها الثقافى والمعرفى ، وفى هذه الحدود يقترح سياسة تؤدى إلى تحسين تمويل التعليم وإصلاحه على النحو الأتى :

أولا: سياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم

تنطلق هذه السياسات من قناعة أن الإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص فى الموارد ، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد ، هذا ما تؤكده الدروس المستفادة من تجارب دول جنوب شرق أسيا ، وتأسيسا على ذلك يمكن اقتراح مجموعة من النقاط منها

- تقليل الهدر المتزايد فى النفقات الحكومية من خلال إتباع أساليب

حديثة فى بناء المدارس وهنا يجب الإشادة بتجربة الهيئة العامة للمبانى التعليمية وجهودها فى إنشاء آلاف المدارس بنظم وتصميمات جديدة مع الاستفادة من وفورات المشروع الكبير وتوظيفها لخبرات عالية فى التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس ، وقدرتها على الوصول للمناطق النائية ، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي المخصصة للمباتى المدرسية .

• استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فى التدريس بما يعمل على تخفيض الكلفة التدريسية ، مع الاهتمام يرفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس،والحد من التضخم الوظيفى والعمالة الزائدة فى الوظائف الإدارية .

• التفكير جديا فى البحث عن مؤسسات خاصة تقوم بطباعة الكتب التعليمية تتنافس فيما بينها لتقليل تكاليف الطباعة وتحسين جودة المنتج

• العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن ، بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ، وبين المراحل التعليمية وفقا لأدوارها التنموية ، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع .

• ايلاء أهمية خاصة للدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية من خلال أنشاء وحدات اقتصادية تتولى مسئولية القيام بدراسات وبحوث ميدانية وتحليلية واستراتيجية وتقديمها لمتخذي القرار وصولا لقرارات سليمة

اقتصاديا ، وتحقق الأهداف بشكل علمى .

ثانيا : السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية

وتنطلق هذه السياسات من كون التعليم هو المشروع القومى لمصر الذى ينبغي أن تتضافر كل جهود المصريين حوله ، وفى هذه الحدود يصبح من المهم النظر فى الإجراءات الآتية :

- إعادة النظر فى تحديد الخيارات ، وتنمية الوعى بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير التعليم من خلال المبادرات الشعبية للمشاركة .
- إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال فى مجال أنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة ، لتخريج قدرات عالية تخدم التنمية المحلية ، وتكون قادرة على المنافسة العالمية .
- السعى لنقل الجامعات المصرية إلى نموذج الجامعات المنتجة ، من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية الى وحدات بحوث إنتاجية فى مجالات العمل والخدمات المختلفة ، و تقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية الى كافة قطاعات المجتمع بما يوفر موارد إضافية .
- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية لاسيما المقدمة من المنظمات الدولية ، على أن يتم ذلك وفقا لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها ، وبما لا يقود إلى الوقوع فى شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع .
- النظر فى الاعتماد على صيغ جديدة ، كالتعليم عن بعد ، والتعليم

المفتوح ، والجامعات الافتراضية .

وفى مجال اهتمام الخبراء وأساتذة التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم بموضوع الإنفاق على التعليم وتمويله ، يمكن عرض بعض الاطروحات على النحو الأتى :

فى مؤتمر مستقبل الخدمات التعليمية الذى انعقد بمدينة السكندرية عام ٢٠٠٣ قدم د . شبل بدران عميد كلية التربية جامعة الإسكندرية بحثا حول نحو تفعيل الجمعيات التعاونية التعليمية فى تطوير التعليم أبرز فيه أن سياسة التعليم المصرية ورؤيتها المستقبلية هى توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية ، وهى تعنى فى التحليل الأخير مساهمة الهيئات والمنظمات و مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم ، وقد ترتب على ذلك زيادة المدارس الخاصة من ٢٧٢٣ مدرسة عام ٩١ / ٩٢ الى٣٩٢١ مدرسة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ بنسبة زيادة ٤٤ % ، كما زادت الفصول بنسبة ٥٣ % والطلاب بنسبة ٣٦ % ، ولاشك أن تلك زيادة غير مسبوقة فى التعليم الخاص خلال عشر سنوات ، وحينما نتحدث عن التعليم الخاص فنحن نقصد ذلك النوع من التعليم الذى يدفع فيه ولى أمر التلميذ مصروفات ، ولو حاولنا تصنيف هذا النوع من التعليم سنجد أنه ينقسم الى العديد من الصيغ والأشكال منها :

- مدارس المعاهد القومية ،وهى تخضع لأشراف الجمعيات التعاونية التعليمية،وغالبية هذه المدارس كانت فى الأصل مدارس خاصة تتبع

انجلترا وفرنسا ، ولكنها الآن تخضع للقانون ١ لعام ١٩٩٠ ومصروفاتها لا تتجاوز ٣ آلاف جنيه فى المتوسط .

• تعليم خاص استثماري يخضع لأفراد أو مؤسسات تسعى للربح .

• مدارس أجنبية (إنجليزية ، فرنسية ، ألمانية ، إيطالية) تقبل الطلاب المصريين بمصروفات عالية ، مناهجها ومقرراتها – عدا اللغة العربية والدين والدراسات الاجتماعية – تأتى من الدول التابعة لها .

• مدارس تقدم شهادات مثل ، الشهادة الإنجليزية ، والشهادة الأمريكية ، وهى تخضع بشكل كامل لانجلترا وأمريكا ، تشرف عليها بعض الجهات مثل جامعة كامبريدج ، والجامعة الأمريكية ، ومصروفاتها غالية للغاية .

• مدارس خاصة خاضعة لبعض الجمعيات الإسلامية والمسيحية ، تقدم تعليما مصبوغا بالصبغة الدينية .

• المدارس التجريبية ، وهى مدارس رسمية متميزة بمصروفات لا تتجاوز ألف جنيه .

وطالما أن سياسة التعليم تسعى جاهدة نحو تفعيل وتوسيع المشاركة المجتمعية فى التعليم فنحن نعتقد أن صيغة المدارس التعاونية هى أنسب الصيغ وأفضلها وأقلها ضررا اقتصاديا واجتماعيا ، من أجل ذلك فلابد من أعادة النظر فى القانون رقم ١ لعام ١٩٩٠ الذى ينظم عمل هذه المدارس الخاصة بما يحقق استقلال وفاعلية الجمعيات التعاونية التعليمية ويرفع عنها وصاية الجهة الأعلى والتى لا تستند الى شىء

سوى أنها صيغة عليا للتنسيق والإشراف ، حتى تصبح تلك الصبغة مشجعة للقطاع الخاص والأهلي فى الاحتذاء بها

وفى نفس المؤتمر شاركت كاميليا حجازى وكيل أول وزارة التربية والتعليم بالإسكندرية بورقة بحثية حول التعليم والتنمية البشرية بين الواقع والمستهدف ذكرت فيها : أن تنامى وتزايد الطلب على التعليم واستهداف رفع كفاءة المؤسسة التعليمة يتطلب البدء بالتخطيط لإقامة مدارس متميزة على أساس تعاونى ، يستند الى مشاركة أولياء أمور التلاميذ القادرين فى التمويل الذاتى للمدرسة مقابل حصولهم على عائد تعليمى متميز وجودة تعليمية عالية ، وبحيث تتفرغ الدولة لتحمل تكاليف تعليم متميز لغير القادرين ، و رغم انها تتفق مع د . شبل إلا أنها تضيف فكرة جديدة لتطوير الصيغة التعاونية فى التعليم حيث تقول : من المتوقع أن يتحمل الطالب فى هذا النظام دفع مبالغ مالية فى حدود ٨ آلاف جنيه كصك يسترد قيمته عند التخرج ، وتتحول هذه الصيغة مع الوقت الى قيمة مضافة للنظام التعليمى من خلال تنمية وتطوير البنية المؤسسية للتعليم التى يتوقع أن تزيد الى ٢٧ ألف مدرسة جديدة بمعدل ٢٠٠٠ مدرسة سنويا ، مما يقضى خلال عشر سنوات على أهم المشكلات للمؤسسة التعليمية من ارتفاع كثافة الفصول وتعدد الفترات الدراسية وغيرها وأيضا فى نفس المؤتمر قدمت د. عايدة عباس أبو غريب دراسة حول تفعيل دور الشراكة الاجتماعية فى تحسين جودة

التعليم ذكرت فيها : أن ما ينفق على التعليم فى مصر من الدولة يبلغ ١٨ مليار جنيه – تقصد فى عام ٢٠٠١ – والطلاب نحو ١٨ مليون طالب فى جميع المراحل ، وهو ما يعنى أن متوسط ما يخص الطالب ١٠٠٠ جنيه ، يتفاوت هذا المبلغ من مرحلة إلى أخرى ، ومن نوع تعليم إلى آخر ، يتضمن هذا المبلغ ما ينفق على كافة الوجوه بما فى ذلك التخطيط التعليمى وتطوير المناهج والرقابة والتفتيش والإنشاءات والرواتب ... الخ وهى ترى أن إعداد الطلاب ورعايتهم مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع ، ولا يمكن غيبة أى من هذه المؤسسات عن المهمة القومية للنهوض بالتعليم ، إلا إن الواقع يشير الى عزلة المؤسسات التعليمية عن باقى مؤسسات المجتمع ، وتطالب بضرورة الوصول إلى نقطة توازن فى إطار الشراكة المجتمعية يتقاسم فيها الشركاء الأدوار والمسئوليات والمصالح ، حيث من الواضح أن جهود الدولة الرسمية لا تفى بالاحتياجات التعليمية المتزايدة ، ومع الاعتراف بأهمية هذه الجهود ، إلا أنها ما تزال عاجزة عن الوفاء بمتطلبات هذه العملية ، الأمر الذى يجعل هناك ضرورة ملحة لتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية ، حكومية وأهلية لتدعيم العملية التعليمية ، خاصة وأن مركز مصر قد أخذ يتدهور خلال السنوات الماضية فى تقارير المنظمات الدولية بسبب تدهور التعليم .

فتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أشار إلى تراجع مصر فى الترتيب

من ١١٢ إلى ١١٩ بسبب انخفاض نسية المكون المعرفى / الناتج المحلى إلى أقل من ١ % (يرتفع الى ٩ % فى إسرائيل وإلى حوالى ٢٠ % فى الدول المتقدمة) كما تراجع مركز مصر فى تقرير التنافسية الدولية من ٢٥ عام ٩٧ إلى المركز٣٦ عام ٩٨ ثم تدهور الى المركز ٤٩ فى عام ١٩٩٩ لأسباب تتصل بشكل مباشر وغير مباشر بقصور التعليم ، من هنا فأن ضخامة المطالب الاجتماعية وتراكم المشكلات الناجمة عن قصور التمويل تتطلب اعتمادات هائلة ، وضرورة توفير مصادر تمويل جديدة وغير تقليدية ، فإذا كان هدفنا تقديم خدمة تعليمية ذات مستوى عال ومتطور فان التعليم الجيد يتطلب انفاقآ عاليا ثم استعرضت د. عايدة تجارب بعض البلدان المتقدمة والنامية فى مجال الشراكة المجتمعية ، ودور القطاع الخاص فى تمويل التعليم،:فعن التجربة الأمريكية ذكرت : أن المجتمع القائم على العقل يكون بحاجة الى أولئك الذين يمتلكون ناصية الفكر ، ومن هذا المنطلق نجد التعليم فى الولايات المتحدة نشأ أهليا ، حيث لم يكن يمول من الأموال العامة واستمر كذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر ، والآن لدى الأمريكيين قناعة بأن التعليم الجيد هو الذى يحافظ على تقدمهم ، من هنا برزت فكرة المشاركة وتنظيم الجهود التطوعية لدعم التعليم ، فمثلا منظمة التربية الوطنية وهى منظمة خاصة بمثابة اتحاد للمعلمين تنفق سنويا أكثر من ١٠٠ مليون دولار على التعليم ، والجمعية الوطنية للتربية

تهدف إلى تطوير التعليم بجهود تطوعية ، والجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم تقدم دعما خاصا للمعلمين الذين يستخدمون الكمبيوتر فى التدريس ، كما قامت بوضع المعايير الأساسية لبرامج إعداد المعلم . وفى المملكة المتحدة يضطلع قرابة ٢٣ مليون من الكبار بأعمال تطوعية متنوعة ، ويقدر المجلس الوطنى للمنظمات التطوعية بأن ٢٣٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف منظمة تطوعية يقوم اغلبها بدعم التعليم بشكل أساسي .

تقديم قروض للطلبة (بنك الطلبة)

خلال العقود الثلاثة الماضية انتشرت برامج إقراض طلبة الجامعات سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ، ويتم تقديم هذه القروض بواسطة الوكالات الحكومية أو البنوك والمؤسسات المالية ، أو بإنشاء بنك متخصص – بضمان الحكومة أو أسرة الطالب – وذلك بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة ، ويتم السداد بعد التخرج وعلى فترات زمنية طويلة ، وهو يرى أن هذا النظام أكثر عدالة من النظام المجانى المتاح للجميع من الأغنياء والفقراء ، ويستفيد منه القادرين أكثر من غير القادرين بمعنى تحويل الدخل من الفقراء إلى الأغنياء ويوجد هذا النظام فى ١٨ دولة منها دول فى أمريكا اللاتينية ، مثل دول البحر الكاريبى ، وأفريقيا مثل كينيا ونيجيريا ، وفى أسيا مثل الهند وباكستان وسريلانكا . ويقترح د. محروس أنشاء بنك للطلبة فى مصر على غرار بنك العمال أو

بنك القرية ، ويفرق بينه وبين نظام الإعانات الموجود فى الجامعات المصرية الذى يقدم منحا لاترد ، ولكن بعد تقديم مستندات وقيام الاخصائى بعمل بحث اجتماعى والتأكد من صحة البيانات ، وكلها أمور صعبة ومعقدة وغير كريمة بالنسبة للطالب وأسرته .

تمويل التعليم الفنى والتدريب المهنى

أن هذا النوع من التعليم يجب أن يتم تمويله جزئيا بواسطة الحكومات ، ولكن معظم التمويل يجب أن يأتى من الجهات المستفيدة ، وهذا من شأنه أن يعطى المستفيدين دورا هاما فى إعداد برامج الدراسة والتدريب بما يحقق متطلبات سوق العمل ،مساهمة المجتمع العينية فى دعم التعليم تشجع الكثير من الدول النامية عملية اشتراك المجتمع المحلى فى دعم العملية التعليمية ، وذلك فى ضوء ألازمات المالية التى تعانى منها ، فبعض العائلات الثرية تقوم بالتبرع بالأرض ، وأخرى بتقديم مواد البناء ، وغير القادرين ماديا التبرع بعملهم وجهودهم ، وفى دولة نيبال نجد أن كل المدارس الابتدائية ، والكثير من المدارس الثانوية قد تم أقامتها وصيانتها بواسطة المجتمعات المحلية

المراجع :

- موقع وزارة التربية والتعليم
- ثورة ٢٣ يوليو والتعليم /د.صابر احمد عبد الباقي (كلية الآداب – جامعة المنيا)
- الدستور المصري
- قانون التعليم المصري .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الميثاق العالمي لحقوق الإنسان
- اتفاقية حقوق الطفل
-الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم
- الفرق بين التعليم والتعلم والتدريب / رينيه جمال الدين حفني
- كادر المعلمين.. رؤية حقوقية /مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية
- تمكين المعلمين بمدارس التعليم الأساسي في مصر: دراسة ميدانية/ د. ياسر فتحي الهنداوي المهدي مدرس الإدارة التعليمية، كلية التربية – جامعة عين شمس/ مجلة كلية التربية / جامعة عين شمس/٢٠٠٧.
- أعداد متفرقة من جريدة الأهرام - جريدة الأحرار- جريدة الشروق - جريدة الكرامة - جريدة الوفد.

obeikandi.com

-تصور مستقبلي لإدارة التعلمي الثانوي العام بمصر -عادل رجب إبراهيم
-تطوير إدارة المدرسة الثانوية العامة بمصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة -سامح عبد المطلب عامر .
- إدارة الجودة الشاملة في التعليم - خبرات أجنبية - وإمكان الإفادة منها في مصر- خليل والزهيري .
- إدارة الجودة الشاملة ودورها المتوقع في تحسين الإنتاجية بالأجهزة الحكومية- نبيل عبد الحافظ عبد الفتاح
-المدارس الأجنبية، للدكتور بكر أبو زيد.
- معالم التاريخ الإسلامي المعاصر- أنور الجندي
- الجودة الشاملة والتميز في المؤسسات التعليمية د . عبد الرحمن المديرس
- الجودة الشاملة في التعليم أ . محمد بن صالح الشدوي
- الجودة الشاملة والمدرسة د . محمد يوسف أبو ملوح
- الجودة في التعليم أ . عامر بن عبد الله الشهراني
- إدارة الجودة الشاملة أ د . رياض رشاد البنا
- الجودة الشاملة فلسفة وتخطيط -جيم هيريرا
- إدارة المؤسسات التربوية أ . حافظ أحمد

المواقع الإليكترونية الآتية

http://www.cairocitadel.gov.eg/egypt_in_mohali_A.html -
http://alahram.maktoobblog.com -
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=132347
www.sis.gov
http://www.parcegypt.org/arabic/link.php?cat_id=32&Id=354
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/29A09465-F34D-4283-9C3A-D45BC693CD4A.htm
http://www.awan.com/pages/oped/141398
http://www.eei.gov.eg/Pages/Forum/en/default.aspx?g=posts&t=879
http://www.id3m.com/D3M/View.php?ID=102228-
http://dostor.org/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=33714&Itemid=71
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=87752&SecID=97&IssueID=33
-http://www.alwafd.org/details.aspx?nid=34118
http://www.gaeb.org/GAEBPortal/pppschool/hiaa.jsp
http://www.capmas.gov.eg/tabaat199.htm